المستخلص

تعد مؤسسات قوى الامن الداخلي من المؤسسات البالغة الاهمية، ويكون ارتباطها بدولة وجوداً وعدماً، إذ لا يمكن تصور وجود دولة من دون تلك المؤسسات الأمنية، فضلاً عن أنها البوابة الأولى التي يتم التعامل فيها مع كافة افراد المجتمع، إذ ان هدفها الأول هو الحفاظ على الامن العام واستقراره، وضمان تطبيق القانون وملاحقة المدانين والمتهمين، ونتيجة لهذهِ الاهمية وهذا الدور الذي تتمتع بهِ مؤسسات قوى الأمن الداخلي، كان لابد للمشرع التدخل من خلال اصدار تشريعات كفيلة بتحقيق تلك الاهداف المهمة، وادركاً من المشرع الجنائي العراقي لاهمية تلك المؤسسات، افرد لها قانون جنائي خاص بها والمتمثل بقانون عقوبات قوى الامن الداخلي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، وبالعودة الى هذا القانون وجد الباحث ان المشرع الجنائي العراق قد خصص الفرع الثالث من الفصل الثالث منه لجرائم عدم الاحترام والطاعة، ومن خلال التمحيص في تلك الجرائم نجد ان تلك الجرائم بالغة الاهمية ومرتبطة بعمل رجال الشرطة وجوداً وعدماً، فوجود الاحترام والطاعة داخل المؤسسات الامنية، يعني بضرورة وجودها بشكل الصحيح، فهي تعد بمثابة العمود الفقري لتلك المؤسسات الأمنية.

فواجب طاعة واحترام الآمر وعدم عصيان الاوامر، وكذلك واجب عدم التحريض بداخل المؤسسات الأمنية على عصيان تلك الأوامر، وواجب عدم تشيع افراد الشرطة على عدم تنفيذ واتباع الأوامر، كما اوجب استقبال الاوامر وتلقيها باحترام، فضلا عن وجوب حماية عناصر قوى الامن الداخلي وبغض النظر عن شخص المعتدي، فهي من الامور التي ان اختلت في تلك المؤسسات ستؤدي الى انهيار المؤسسة الامنية وانعدام الانضباط والالتزام فيها، والذي قد يؤدي الى انهيار الدولة بالكامل ففقدان تلك الدولة لعنصر الانضباط داخل المؤسسات الامنية مما يؤدي الى فقدانها لهيبتها التي تعد من اعمدة الدولة .

لذا حاول الباحث في هذه الدراسة معالجة بعض الاشكاليات الواردة في جرائم عدم الاحترام والطاعة، ومنها عدم توضيح الأوامر التي يجب طاعتها واحترامها من قبل مصدر الآمر، وكذلك عدم قيام المشرع العراقي بجمع تلك الجرائم في فرع واحد، فضلاً عن مساواة المشرع بين العصيان والتحريض عليه وكذلك المساواة بين فعل الاهانة والاعتداء من حيث العقاب.

ولاجل ذلك قسم الباحث هذه الدراسة الى ثلاثة فصول، اذ تناول في الاول ماهية جرائم عدم الاحترام والطاعة، وكرسنا الفصل الثاني في الاحكام الموضوعية لبعض جرائم عدم الاحترام والطاعة، وفي الفصل الثالث تم البحث في الاثار الجزائية لجرائم عدم الاحترام والطاعة، واختتم تلك الدراسة بخاتمة تضمنت استنتاجات استنتجها الباحث وبعض المقترحات لمعالجة اشكاليات الدراسة.